

المصدر : الرياض

التاريخ : 22-08-2007 العدد : 14303

الصفحات : 23 المسلسل : 208

في بيان لها حول ما أثير بشأن حقوق الطبيب المقيم المتدرب
هيئة التخصصات الصحية تخاطب المقام السامي ووزارتي الخدمة المدنية
والمالية ومجلس الخدمات الصحية لإعطاء الطبيب المقيم المتدرب حقه

الرياض - متعب أبو ظهير:

منظراً لما تزايد ونشر في بعض الصحف المحلية حول تبني الهيئة السعودية للتخصصات الصحية صيغة جديدة لعقد الطبيب السعودي تحت التدريب الذي أنهى سنة الامتحان ويرغب في مواصلة الدراسة للحصول على شهادة الاختصاص السعودية في المستشفيات العامة والجامعية، والتخصصية، ومن أبرز بنوده حسب ما ذكره تبنيته مكافأة شهرية مقطوعة للمتدرب لا تتجاوز (١٠,٧٠٠ ريال) شهرياً دون أي زيادة سنوية وهي المدة التي تصل لنحو سبعة أعوام. وما احتوته تلك الأخبار والكتابات الصحفية من فهم خاطئ حول تبني الهيئة صيغة العقد فقد نبعت فكرة إيجاد صيغة عقد طبيب متدرب وإيجاد وظيفة حكومية بمسمى (طبيب متدرب) قد نبعت فعلاً من الهيئة منذ العام ١٤١٩هـ حرصاً منها على توفير العدد الكافي من الوظائف المخصصة حصراً لأغراض التدريب، والتي تنقسم بالمرحلة وترتبط مباشرة بمرحلة التدريب وتوزع على المستشفيات المعترف بها للتدريب، حسب طاقة استيعابها، وتكون هذه الوظيفة على غرار وظيفة معيد المعتمدة بالجامعات والتي تنقسم بكل مزايا الوظيفة من حيث الراتب والبدلات والتقاعد بوظيفة الطبيب المقيم، والفرق بينهما هو ارتباط هذه الوظيفة بمدة التدريب ومكانه، إلا أن قرار مجلس الخدمة المدنية قد جاء على غير ما دعت إليه الهيئة واقترحت، لذا فقد أجرت الهيئة عدة مكاتبات رفعتها إلى جهة الاختصاص، وسيرد تفصيل ذلك فيما يلي من بنود هذا البيان.

وقد كان مبرر عدم رضی الهيئة على اجراء في صيغة القرار، هو حرص الهيئة على استقرار وضع الطبيب المعيشي والمادي بهدف ضمان مستوى جيد للطبيب المقيم المتدرب، ولما تعلمه الهيئة من جهد يقدمه هذا الطبيب المتدرب والذي يوازي ما يبذله الطبيب المقيم من جهد أو يزيد، وبالتالي فقد رأت الهيئة أن يكون لهذا الطبيب المقيم المتدرب المقابل المادي والمزايا الأخرى التي تتناسب مع ما يقدمه من جهد والتي يجب ألا تقل عن المزايا المنوطة للطبيب المقيم، وقد تبنت الهيئة هذا الأمر منذ وقت سابق وخاطبت بذلك وزارة الخدمة المدنية للنظر في تحقيق هذا الطلب. ثانياً: نظراً لما وجدته الهيئة مدعومة بموقف موحد من جميع الجهات المعنية بالخدمات الصحية في رد وزارة الخدمة المدنية ما يفيد بالإكتفاء بنظام الإيفاد الداخلي فقط دون امكانية تحديد مسمى وظيفي يحمل (طبيب متدرب) فقد قامت الهيئة من خلال مجلس أمنائها الذي وجد أنه أمام طريق مسدود لتنفيذ هذا الطلب ورأت الهيئة من واقع تخصصها أنه ملج، فقد تم الرفع الي مقام رئيس مجلس الخدمة المدنية بخطاب مؤرخ في ١٤٢٤/٧/٢٦ تضمن رؤية مجلس أمناء الهيئة حول استحداث وظيفة بمسمى متدرب، وكذلك تضمن ذلك الخطاب قوائد التدريب المحلي وما توصل اليه مجلس أمناء الهيئة من توصيات، الي أن صدر قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١٠٥٥/١) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٢٨هـ القاضي بنص بصرف مكافأة مقطوعة لا تتجاوز

عشرة آلاف وسبعمائة ريال فقط للطبيب السعودي الذي أنهى سنة الإمتحان ويرغب في مواصلة الدراسة للحصول على شهادة الاختصاص السعودية.

ثالثاً: وجه سعادة أمن عام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية الاستاذ الدكتور حسين بن محمد الفريحي خطاباً مؤرخاً في ١٤٢٦/١٢/٢٣هـ الى معالي نائب وزير الخدمة المدنية مبنياً على برقية وزير السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء والمشار فيها الى موافقة اللقاه السامي الكريم على قرار مجلس الخدمة المدنية المشار اليه اعلاه، وطلب فيه اتخاذ ما يراه معاليه مناسباً حيال تحقيق رغبة الهيئة بصفتها المعنية بمتابعة شؤون الاطباء السعوديين تحت التدريب وذلك بمنحهم على الاقل الزيادة التي تفصل مقام خادم الحرمين الشريفين بمنحها لكافة موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وتشمل هؤلاء الاطباء بهذه الزيادة تشجيعاً وحافزاً لهم لبذل المزيد من العطاء، وقد جاء الرد من معاليه بعدم امكانية ذلك بعد دراسة الموضوع بمشاركة وزارة المالية وذلك في ضوء القواعد المنظمة للمكافآت.

رابعاً: عندما لم تحصل الهيئة على تأييد لوقفها المنادي بتحسين مزايا عقد الطبيب المقيم المتدرب، رفعت الامر الى مجلس الخدمات الصحية وطلبت من المجلس تعزيز موقفها، وبالفعل بعد اقتناع المجلس بموقف الهيئة وانه يصب في المصلحة العامة، تم الرقع من قبل رئيس مجلس

الخدمات الصحية رئيس مجلس امشاء الهيئة معالي وزير الصحة الدكتور حمد بن عبد الله المناع الى مقام صاحب السمو الملكي رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء بخطاب مؤرخ في ١٤٢٧/١١/٢٨هـ طالباً فيه التفضل بالموافقة على تضمنين ذلك القرار الصائر عن مجلس الخدمة المدنية بعض المزايا التي اقترحتها الهيئة وهي ان تحصل جهة التدريب ٥٠٪ من اقساط التأهيلات الاجتماعية المستحقة على المتدرب وكذلك منحه علاوة سنوية بمقدار ٥٠٠ ريال، وزيادة الراتب بنسبة ١٥٪ والتي منحها خادم الحرمين الشريفين كمكافأة موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، بالإضافة الى تحمل جهة التدريب التي يعمل الطبيب المقيم المتدرب بها رسوم التدريب المستحقة نيابة عنه، وكل ذلك كان حرصاً من الهيئة بمساواة الطبيب المقيم المتدرب بمزيمه الطبيب المقيم نظراً لانهما يقومان بنفس الازوار.

خامساً: لقد سعت الهيئة ولا تزال لتحقيق تلك المطلب بتحسين اوضاع الطبيب المقيم المتدرب من خلال عرض الامر على اللجنة المشكلة بأمر سام،

وتتكون من مجلس الخدمات الصحية ووزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية للنظر في توحيد سلم رواتب العاملين في المجال الصحي، وقد تبنت هذه اللجنة عن قناعة تامة موقف الهيئة، واوصت ان يعامل الطبيب المقيم المتدرب من حيث الراتب والبدلات معاملة الطبيب المقيم، كما قام سعادة الامين العام للهيئة بالاجتماع مع عدد من اعضاء اللجنة الصحية والاجتماعية بمجلس الشورى، وقد عرض عليهم وجهة نظر الهيئة ومبررات حرصها على تضمنين القرار الصادر من مجلس الخدمة المدنية المطالب التي تكرتها الهيئة لتحسين اوضاع اللجنة وجهة نظر الهيئة ووعداً ببجحتها امام مقام مجلس لشورى في الجلسات القادمة.